التاريخ : 2002/8/13

الرأسمالية الإحتكارية ومجتمعات الأطراف في لبنان:
إنحلال تسوية ما بعد الحرب

عبد الحليم فضل الله

تعتمد الرأسمالية الإحتكارية في لبنان، تحالفات غير مستقرة حالياً، بينما تستمد حيوياتها ومشروعياتها من الخزين الإجتماعي، الطائفي والمناطقي والطبقي، لكن ذلك لا يعني أنها لن تنقلب على مصالحه في لحظة ما، أي عندما يصبح التباين مثقلاً بتفاوتات حادة، وتغدو التسويات المؤقتة مستحيلة بين كتل اجتماعية يزداد تباعدها يوماً بعد يوم.

على هذا النحو، يكرر النموذج اللبناني المتفرع عنها نجاحاته المفارقة، وينجو معها من محاولات إصلاحية تعكر انسيابه المتواصل، ولا زالت المبادئ نفسها التي مهدت له قبل اكثر من نصف قرن، تطبع بقوة الهندسة الإقتصادية الراهنة، وتعيد إنتاج الوقائع، بما يتيح لها الصدارة في سباقات الإجتماع اللبناني الكثيرة.

القوى التقليدية التي قبضت على المثال اللبناني، وقيِّض لها الإنفراد بالسيطرة، والإحتكام فقط الى تلويناتها الخاصة، باتت ملزمة اليوم بمدِّ تحالفاتها الى خارج المزيج الإجتماعي الذي تمثله، لعل ذلك يمكنها من احتواء متغيرات بحجم الحرب الأهلية، والتطورات الإقليمية والدولية الهائلة منذ بداية التسعينات، أو يساعدها على تجديد أدوات التحكم والسيطرة المجتمعة في أيديها، ولو على حساب استقلال ذاتي نعمت به طويلاً.

إن رصد التغيرات الداخلية الأساسية، كافٍ لوحده لإثبات عمق أزمة الليبرالية بنسختها الإحتكارية التقليدية، وتعذر استمرارها كما هي، فقد قامت في السابق على مساحة تمثيل تتجاهل مصالح الأغلبية، فاضطرت الى اعتماد معالجات موضعية متكررة ومكلفة لمراكز الإحتقان توخياً لاستقرار النموذج، وقد ساعدها على ذلك، إدارتها شبكة نفوذ كاملة، تتخلل مراكز الضبط السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وتتقاطع عندها السلطات الفعلية الظاهرة والمستترة.

إلا أن لعهد الوفرة شروطه، ولزمن الإفقار والتراجع شروط مختلفة، على الأقل لجهة الإستمرار في مراعاة تلك القاعدة الغريبة والإستثنائية: الإنفاق التعويضي المتزايد وغير المنتج مقابل الحفاظ على التصميم التقليدي للسياسات، وتخطي أسئلة استراتيجية جرى استبعادها أو إلقاؤها على عاتق المستقبل، وفي مقدمتها سؤالا الحداثة والتنمية، فهذه الأخيرة مطلوبة وملحة حتى في زمن العولمة، التي رغم تشددها، لم ترخِ ستاراً نهائياً على جدالات قرن بأكمله.

مع ذلك، فإن الأدبيات اللبنانية، التي عالجت مع نهاية الحرب قضايا الإعمار والبناء والنهوض، أنشأت حقل التفكير بالمستقبل في المكان نفسه، لم تنتظر ما سيفسر عنه الحراك الإجتماعي المستأنف بعد عقدين من الشلل داخل الحرب، بل لعلها سارعت الى استباق نتائجه، أو – بقدر من سوء النية – سارعت الى إجهاضه، لو اعتبرنا بعض أحداث العام 1992، إستدراجاً للطبقات الصاعدة الى أحضان ورثة من ينتفضون عليهم.

آلت الأحداث مجدداً الى انتاج الصيغة الاقتصادية نفسها التي سادت سابقاً، لكن استناداً الى اساس سياسي مختلف، يراعي التوازنات الطارئة، وقد اقتضى مركباً سلطويا مختلفاً، عبرت عنه طبقة سياسية لا تزال تمد التحالف الحاكم بعناصره منذ عشر سنوات . لقد كان تحالفاً مغلقاً ومستقراً الى حد بعيد، وقادراً على تعقيم المؤثرات الخارجية مهما كانت كبيرة، حتى لو كانت مثلاً بحجم الأزمة الإجتماعية، أو الأحداث المرتبطة بالصراع مع العدو، أو التطورات السياسية التي أعقبت الإستحقاق الرئاسي عام 1998.

لكن تلك الطبقة أخطأت مرتين: مرة عندما اعتبرت أن إعادة إعمار منحازة وغير متوازنة ستشق طريقها بسهولة، ما دام أن المتضررين الفعليين ممثلين بشكل أو بآخر داخل المركب الجديد الحاكم، ومرة ثانية عندما تناست أن تطرف بعض السياسات المتبعة منذ زمن، أدى الى تكتيل العوامل الإجتماعية المسببة للحرب . سوغ لها ذلك مجدداً القفز عن أهمية دمج الفكر الاجتماعي في نظام الرأسمالية اللبنانية، ولو أنَّ مثل هذا التجاوز، يختلف في دلالاته ونتائجه في نهاية القرن العشرين، عنه في الربع الثالث منه، الذي شهد فقاعة الإزدهار المعروفة . ومن هذه الدلالات والنتائج، أن ثمن الإصرار على رؤى اقتصادية لا تعمد الى المراجعة أو التعديل، رفع رتبة الأزمة من مجرد أزمة تنمية يمكن تداركها كما كانت قبل الحرب، الى أزمة اقتصادية ذات أبعاد مالية ونقدية حادة خارجة عن السيطرة كما هي اليوم.

في ظل تلك التسوية، التي قايضت تجاهل تنمية الأطراف بضخ متواصل للتعويض الريعي، وبإنفاق عقيم، أضطرت الدولة الى دفع فاتورتين متزامنتين، فاتورة إعمار ما هدمته الحرب، واستعادة اقتصاد الأولويات المعروفة، أولوية الحرية المغرقة والقطاع الخاص والنمو على حساب أولوية التنمية والحاجات العامة والتوازن المالي ...، وفي جانب آخر فاتورة الأعباء الجانبية لخيار المضي قدماً في بناء اقتصاد أحادي، في وقت بات فيه لمجتمعات الأطراف المهمشة، نفوذ لا يمكن إهماله، لأسباب سياسية معقدة.

بيد أن هذه التوصيفات نفسها ليست محل إجماع، فبوسع دولة ما بعد الطائف، الإدعاء أنها تبنت نظام السوق الاجتماعي، بدلالة ضخامة الانفاق على البنود الاجتماعية في الموازنات العامة، ولن يحسم النقاش القول بالمقابل، أن عناوين عديدة للانفاق قد تضخمت تحت مسمى الانماء المتوازن، لكنها لا تقع في الواقع ضمن أي من التصنيفات الاقتصادية المعرَّفة بها، فيما يمكن إدراجها بسهولة في خانة صيانة الآلة السياسية للجمهورية "الثانية"، فالمفارقة هي أن النظام اللبناني بمقدار ما يبدو منصرفاً الى الإهتمام بالحاجات العامة، وقريباً بالتالي من مذهب الحرية الاقتصادية ذات العمق الاجتماعي، بمقدار ما يكون منصرفاً بالفعل الى تكريس ليبراليته واحتكاريته . فعلامة التغيير المنتظرة تنشأ من لحظة إحياء فكر التنمية، لا من لحظة تضخيم التعويض غير المنتج، الطريقة المألوفة قبل الحرب وبعدها في تلطيف حدة الاختلالات.

تحديات جديدة:

لن يمثل مجتمع الإحتكارات في لبنان أمام ظروف هادئة ومؤاتية كالتي خبرها منذ الخمسينات وحتى عشية الحرب، بل هو مرغم على مواجهة عاصفة من التغيرات، قد تقنعه في النهاية بأنه إنما لجأ الى تبسيطات مجحفة عندما اعتقد بملاءمة نموذجه التقليدي للتيارات العالمية الجديدة، وأنه في ذلك أسقط من حسبانه أهم التحولات الداخلية والخارجية.

في السابق استفاد هذا المجتمع، من طول فترة الازدهار لإثبات صحة خياراته، رغم ما احتواه هذا الازدهار من تمييز قاسٍ، لكن طي صفحة النمو يجعله أمام امتحان إثبات الجدارة والأهلية في تسيير وقيادة الشأن الاقتصادي، ولن يفوز به ما لم يسجل نجاحات لا يبدو مهيأ لها.

لقد مارست الشريحة المسيطرة ليبراليتها سابقاً خارج أي نظام للعقوبات، ومن دون شروط، فيما ستخضع اليوم بقوة لرقابة عوامل أنتجتها التطورات، في مقابل الصلاحيات الواسعة التي تمتعت بها في السابق وأنتجت بعض مكاسبها وإنجازاتها.

هناك أولاً **رقابة النظام السياسي** وقد بات كما أسلفنا، متنوع التمثيل ومتعدد مصادر السلطة، ولا يمكن ربطه بحيثية اجتماعية واقتصادية واحدة.

قبل الحرب، ساهم التشابك، بل التطابق أحياناً، بين مركزي القرار الاقتصادي والسياسي، الى منح النموذج اللبناني أسباب التماسك والاستمرار، كما انعكس تجانساً مقبولاً في المجتمع السياسي منحه قدرة على التفرد، وشيئاً من التواطؤ الضمني على غض النظر عن الآثار الاجتماعية لأحاديته.

الإنفصال المستجد بين مركزي القرار هذين، أدى الى صعوبات محددة، وأوجد آلية دائمة لإنتاج الأزمات، ولأول مرة تصبح الرأسمالية اللبنانية خاضعة بشكل ما للسياسة، وهذه الأخيرة متقلبة وغير مستقرة لاعتبارات محلية وغير محلية، ألزم ذلك المجموعة القابضة على القرار الاقتصادي، مد تحالفاتها الى خارج جسمها الداخلي، لكن في إطار غير مستقر يتحرك بها نحو الاعتدال تارة، ونحو التطرف تارة أخرى، قياساً الى انزياحات الخريطة الداخلية.

... هناك ثانياً **رقابة الأزمة الاقتصادية**، فقد بنى النظام الاقتصادي الاجتماعي نجاحاته الآنفة، بالمراهنة على ثبات الفرضيات، وقد تعامل بالفعل لأكثر من أربعة عقود مع ظروف مستقرة إجمالاً، لم يعرف المجتمع اللبناني في السابق الأزمات الشاملة، فأمكن له بسهولة مواصلة السياسات الاقتصادية نفسها دون مراجعة أو تخطيط، وقد اعتبر أنها الأمثل فقط لأنها قادرة على الاستمرار دون التسبب بإنهيارات مالية ونقدية، بمعزل عن نوع التدهور الاجتماعي الناجم عنها.

الليبرالية اللبنانية، ملزمة اليوم بالأزمة ونتائجها قبل استئناف خطتها السالفة، ومقيدة باتباع تحليل اقتصادي لم تعتده، يفرض ممرات إجبارية، أو يقدم في احسن الحالات خيارات قليلة، قد يفسر ذلك فشل التحالف السياسي الحالي في التعامل مع هذه الأزمة، وعدم كفاءته في اتخاذ قرارات صائبة بشأن مخارجها، يفسر ذلك أيضاً عجزه عن تحريك مقولاته الاقتصادية بعيداً عن الثنائيات التي كانت جائزة فقط في زمن الاستقطاب الأيديولوجي، فيما يتجدد الميل حالياً الى حمل الأفكار على محمل نسبي، والى التزود بحس واقعي فرضته ربما المسؤولية المعرفية

الناجمة عن انتصار إحدى الأيديولوجيتين، ورغم الهيمنة المطبقة لنوع محدد من الأفكار، فإن من المتوقع بين فينة وأخرى انبعاث طريق ثالث من الأعماق، يدعو الى الكثير مما يأنف منه النظام اللبناني، وربما يدفع الى مصالحة مفهوم السوق مع مفهوم العدالة، ومفهوم الحرية مع مفهوم الرقابة، وأولوية القطاع الخاص مع التخطيط والبرمجة.

هنالك ثالثاً **رقابة السوق الدولي**، إذ أدخلت العولمة الاقتصاد العالمي الى عصر الشبكات المعقدة والمتعددة العناصر، فباتت النماذج السابقة لليبراليات المحلية قاصرة وغير قابلة للحياة.

لقد أسست تطورات العقدين الأخيرين في العالم، لقطيعة نهائية مع الماضي القريب، الموافق في الروزنامة اللبنانية، لمرحلة ما قبل الحرب، وقتذاك كان بوسع الاحتكارات الداخلية تصميم السياسات الاقتصادية بمفردها وتحديد أهدافها وأدواتها بناء على قواعد مبسطة، وبحدٍّ معقول من الاستقلال والتحكم وبالقليل من الشروط. استعلمت الدولة آنذاك نفوذها الضعيف نسبياً (بسبب انتهاجها سياسات غير تدخلية إجمالاً) في تحويل الخيارات الأقلوية وغير المحدَّدة ديموقراطياً، الى خيارات وطنية عامة، جرى إدماجها عنوة في صيغة التعاقد الوطني، وتمتعت وحدها، وبخلاف بنوده الأخرى بالثبات وبالقدرة على مقاومة الضغوط.

إن من الصعوبة والحال هذه، أن تتكيف النخبة الاقتصادية التقليدية، ذات الجذور المحلية في لبنان، مع الموجة الجديدة من موجات السوق التي تتسم بالقوة، وتستمد طاقاتها وقدراتها مباشرة، من المحركات المركزية للاقتصاد العالمي، وقد أدى تحطيم التقاليد السياسية التي حكمت العلاقات الدولية سابقاً، الى الكشف عن مواطن الضعف الكثيرة في تركيبة الرأسمالية اللبنانية، وتخلفها وغرابة قواعد عملها، خصوصاً وأنها جمعت بين الاستعانة الدائمة بالدولة، وبين دعوتها الى نظام سوق غير اجتماعي يحظى بفائض من الحرية.

هناك عملية إحلال متسارعة تجري في لبنان بين رأسمالية وأخرى، تتفقان على قواعد العمل نفسها، لكن تختلفان على تحديد الظرف الذي ينبغي الاعتماد عليها، فبدلاً من الاستعانة بالدولة، هناك محاولات للاستقواء بقوى العولمة وبيروقراطياتها الصاعدة، عمليات الإحلال هذه تزيد من احتكارية الاقتصاد اللبناني، لكنها تؤدي الى تصديع نادي النخبة فيه، أو على الأقل الى تقليص هذا النادي، بحيث لا يُبقي الاّ على القليل من المقاعد للناخبين الحقيقيين.

في الحديث عن العولمة، لا بد من الإشارة الى التعريف المبسط الذي تستعمله الليبرالية اللبنانية الوافدة ، لتبرير انقضاضها المتسرع على دور الدولة، فتتجاهل أن حقل التفكير حول

العولمة يتسع باستمرار، ويختبر تطورات متنوعة وزحزحة ملحوظة للتفسيرات المغلقة، التي تسود منذ عقد ونصف، ويحل محلها اليوم قدر أكبر من الاعتدال والحذر، قبل تبني أية تقديرات ثورية لمآل التحولات في العالم . المراجعات الجديدة لفكر العولمة تصل عند البعض الى حد ربط نمو القوى الاقتصادية العالمية (الشركات المتعددة مثلاً)، بالتكوينات التي اعتقد سابقاً أنها مضادة لها، كالدولة . ولا يبدو ان النموذج اللبناني يعي كل هذه التطورات، فيما يكتفي بترداد أدبيات تصلح لأوقات سابقة، ويتبنى بحماس نسخة عولمة طرأت عليها الكثير من التصحيحات.

لقد أثبتت التجارب الناجحة في الربع الأخير من القرن العشرين، أن تنامي المخاطر المترتبة على الإنفتاح الدولي يؤكد دور الدولة بدلاً من تهميشه، باعتبارها الضمانة الوحيدة لبيئة أعمال مأمونة، والطرف المستعد دائماً لدفع "فاتورة التأمين ضد المخاطر" . ان تنامي قوة التكتلات ما فوق – الوطنية وما دون – الوطنية، يشدد مجدداً على أهمية مهمة الدولة في القيام بدور المنظِّم والموازن ما بين أطراف متناقضة غالباً، ويؤكد أيضاً على ضرورة حضورها كجهة ملزمة باستيعاب النتائج التي تعاني منها الفئات الخاسرة في معادلة العولمة، والأدنى طاقة على تحمِّل تبعاتها.

الفهم المختزل والمبسط لحقائق العولمة هو الذي يقود حالياً فكر الدولة في لبنان، ويبني مذهبها الخاص ويرسم تعريفها لنفسها، وتقديراتها للمستقبل، وتعتبر قوى النظام، المسؤولة عن ترميم وتنشيط الأيديولوجيا الاقتصادية اللبنانية، أنَّ مشروعية رؤيتها مستمدة من انضمامها المزعوم الى ما يسمى بالاقتصاد الجديد، رغم أنها تنضمّ فعلاً الى أحد تياراته الأكثر تطرفاً، والأدهى أنها تضع هذه الشرعية، في مكان شرعية الإختيارات الجماعية التي توفرها الديموقراطية.

هذا التسابق على ركوب موجات الاقتصاد الجديد، بل ادعاء ذلك، ، لن يجدي نفعاً أمام قطاعات إقتصادية مترهلة متخلِّفة، لم تحرِّك الطبقة المسيطرة ساكناً في محاولة تطويرها وبعثها من سبات الاطمئنان الى دعم الدولة الخفي للبعض منها، في مقابل وقوع البعض الآخر فريسة الإهمال التام. وسيقف هذا التخلف عقبة أمام تصوير دور لبنان المستقبلي، وهو دور لا يكون واعداً في غير حداثة حقيقية تفكك بنية الدعم والحماية وتجدد محركات المنافسة، فالمنافسة هي الآلية الملائمة لتطوير الاقتصاد من جهة وتقليص علاوات الاحتكار والمخاطر المرتفعة من جهة أخرى. وعلى خلاف ذلك تستبطن دعاوى التحديث مهما كانت، وعياً تقليدياً عاجزاً عن التكيف مع أي من التحولات الجديدة.

إن الصعوبات الجمة التي يعانيها لبنان، أثناء إعادة بنائه لمسرحه الاقتصادي هي من نتائج مفارقات باهظة التكلفة، من أهمها: **أولاً:** الإدراك القاصر لتطورات العقدين الأخيرين وسوء فهم متغيراته الإقليمية والدولية، النظرية والتطبيقية؛ **ثانياً:** حصر آلية اتخاذ القرار الاقتصادي في نادٍ أقلوي غير متنوع، مع الفصل بين آليتي القرار الاقتصادي والسياسي؛ **ثالثاً:** الالتزام بشراكة مجتمعات الأطراف، لكنها شراكة لم تكن مؤثرة على المسار العام، بقدر ما كانت مرتفعة الثمن.

ولسوف نجد أن الأزمة لم تختط طريقها الإنحداري وفقاً للتعليلات المعروفة فقط، وإنما كانت أيضاً نتيجة لهذا المركب من المفارقات، الذي تذهب مفارقاته الى أبعد من التفسيرات النمطية والفنية للأزمة.

الدولة والعقلانية الاقتصادية:

ستعاني الرأسمالية الاحتكارية في لبنان، من عواقب التدمير المنهجي للأساس الذي يمكِّن الدولة من التدخل، فهي في أمسِّ الحاجة الى دولة قوية نسبياً، بوسعها فرض تسويات غير عادلة لصالحها، وإدارة توزيع مجحف للموارد عند الحاجة . هذا في غير أزمة، أما معها فإن حضور الدولة يجعل من الممكن الإخلال بالتوازن، أثناء تحديد من سيقع عليه عبء احتواء الأزمة واستيعاب نتائجها. هذا ما يحصل اليوم بالفعل وعلى نحو معكوس ومقصود في آن، فآليات الضبط والتحكم التي لا تزال فاعلة داخل النظام، تعمل على إنتاج سياسات هجينة، جعلت من الأزمة سبباً لتحويل الثروة من أدنى السلم الاجتماعي الى أعلاه، وسبباً أيضاً في تحويل الموارد من المستقبل الى الحاضر لتغطية الفجوة المالية الناشئة عن سياسات الماضي.

ثلاثة إتجاهات:

إن عقلنة الإدارة الاقتصادية، وإطلاق تصحيحات جوهرية، يستلزم تفعيل ديموقراطية النظام، وتحريره تحديداً من قيود الاستثناءات، التي تمنعه من حسم أكثر التباينات عمقاً، ذلك ما يعيد النقاش الى خط البداية، أي الى الوصل مجدداً بين السياسي والاقتصادي، إنما في إطار هيكلية تنفيذية ذات أساس نظري مبتكر ومعتدل، هيكلية تسمح بمشاركة حقيقية للتيارات الممثلة، وهذا مآله الى العثور على نقطة تقاطع وتوازن بين الاتجاهات الثلاثة التي تتجاذب النظام في ذروة اشتداد الأزمة وفي البحث عن مخارج لها.

الإتجاه الأول: **اتجاه النمو**، ويرعى أفكاراً تقف أحياناً الى يمين السياسات الدولية التي يبشر بها البنك الدولي وصندوق النقد منذ حوالي عقد ونصف، وفي اعتقاده، أن الرزمة الكبيرة من برامج التحرير الاقتصادي التي يتبناها، كفيلة بتوليد حلقات نمو تتنامى وتتسع حتى تحتوي الأزمة، وتكرس أهمية الاقتصاد اللبناني في محيطه . تشتمل هذه الرزمة على العديد من البنود التي باتت معروفة في زمن العولمة، كالخصخصة، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي، ونزع الحواجز من أمام حركة التبادل الدولي، لكنها تستثني من التحرير بنوداً مالية / نقدية يصر عليها البنك الدولي.

مأزق هذا الاتجاه وهو المسيطر حالياً، أنه يتجاهل العديد من الحقائق:

يتجاهل أولاً عمق وضخامة الأزمة، التي تعقِّم أثر أية سياسة لا تبدأ من تخفيض المخاطر، فيما يتعذر احتواؤها بمؤشرات النمو الطبيعي مهما كانت متفائلة، حتى لو تناسينا أن الاقتصاد عالق في مستنقع ركود خطير.

يتجاهل ثانياً، أن نقطة البدء في إطلاق المنافسة، ليست في مراجعة دور الدولة المحدود أصلاً، بل في معالجة شروط عمل القطاع الخاص، حيث تفتقر السوق الى أدنى مقومات المزاحمة المتكافئة، ويغلب الطابع الاحتكاري غير الشفاف على آليات اشتغالها، وفي النتيجة تحول الإحتكارات دون تطوير بنية الأسواق من جهة، وتمنع من جهة أخرى من ترصيد ورسملة عوائد القطاع الخاص لتتحول من عوائد مالية إلى عوائد اقتصادية.

يهمل هذا الاتجاه ثالثاً، بوادر التطور في فكر البنك الدولي رغم أنه الركيزة النظرية لأيديولوجيا النمو (في مقابل التنمية).

فقد ركز البنك الدولي، في البداية على سياسة التمويل للمشروع Project Finance ثم انتقل في الستينات الى سياسة النمو مع التوزيع، قبل أن يلجئه، تفاقم أزمات المديونية في الدول النامية الى الاتجاه نحو ما يعرف ببرامج التكييف الهيكلي Structural Adjustment Loans SAL المقترنة بسياسات التثبيت النقدي المعتمدة لدى صندوق النقد، وهو ما يتحدد عادة بثلاثة مؤشرات: تخفيض عجز الموازنة، تحرير أسعار الصرف، والتحديد الاقتصادي لأسعار الفائدة.

وجد البنك أن هذه السياسات غير كافية فألحق بها إجراءات تهتم بالجوانب غير الاقتصادية البحتة، مثل حسن توزيع الثروة والدخل، العناية بالفئات المهمشة، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي، مع مزيد من الاهتمام بالنواحي الإدارية: السياسية (الحكومة القادرة)؛ الإنسانية (الصحة والتعليم)؛ المادية (البنى التحتية...)؛ الاستراتيجية (العلاقة بين الريف والمدنية، دور القطاع الخاص والقطاع العام ...).

وبعد ان انحازت البيروقراطية الدولية اليوم، الى وصفات ذات سياق لا تنموي / لا اجتماعي صريح، بدأت تصدر من داخلها دعوات جادة بالتغيير، لا تتناهى ربما الى أسماع صانعي السياسة الحكومية في لبنان، فمسودة تقرير التنمية العالمية للعام 2000، الذي يصدره البنك الدولي سنوياً، قدم دفاعاً عن بعض سياسات التقييد الاقتصادي. صحيح أنه استهل بالتأكيد على أهمية النمو الاقتصادي في تقليص الفقر، إلا أنه عاد وأكد على ضرورة ان تسبق شبكات التنمية الفعالة، طريق الإصلاحات الحرة للسوق. أدى تدخل وزارة الخزانة الأميركية الوصية ضمناً على أعمال البنك الدولي، الى إدراج تعديلات جوهرية في التقرير، أعادت دمجه في أدبيات التحرير الاقتصادي الموسَّع، وقد دفع جوزيف شتيغليتز، كبير اقتصاديي البنك سابقاً، منصبه ثمناً لإصراره على تغليب نظرية التنمية أولاً على نظرية النمو أولاً، وهذه الأخيرة هي المفضلة في ردهات القرار الأميركي. وعلى أي حال، فإن ذلك يعني ان الليبرالية الموسعة، تتعرض لمراجعات في بلدان منشئها، بينما هي ملهم أيديولوجي خارج المراجعة في بعض أنحاء العالم النامي، ...وفي لبنان على وجه التأكيد.

الإتجاه الثاني، **اتجاه الإصلاح:** يؤكد هذا الاتجاه على أن سلة مدروسة وعميقة من الإصلاحات، لا بد من إسقاطها على هياكل النظام الاقتصادي اللبناني، وإمتداداته المؤسسية والتنفيذية، وأنَّ أولوية الإصلاح، لا تتعارض مع الشروط الطارئة للأزمة بل تقع منها في مقام السياسات من الأهداف.

وبرأي هذا الإتجاه، فإن أزمة السلطة التنفيذية، لا تكمن فقط في عجزها عن تحقيق التوازن المالي بين إيراداتها ونفقاتها واحتواء المديونية العامة المرتفعة، بل ترتبط أولاً بعدم كفاءة هذه السلطة في مرحلتي التخطيط الاستراتيجي ومرحلة التنفيذ، التي تتطلب جهازاً متماسكاً وسليماً، وقادراً على تحقيق سياسات مستقرة.

لم يستند هذا الاتجاه الى أساس مفهومي واضح، ولم يدَّع الارتباط بمدرسة محددة، فلو فتش عن أساس كهذا، لوجده فعلاً في بعض أفكار التنمية، التي اشتقت في الثمانينات مفهوم "الحكم الصالح" Good Governance " كمصطلح ملائم لشرح العلاقة بين نجاح التنمية، وسلامة أساليب الحكم، وملائم أيضاً للتأكيد أيضاً على العلاقة الجدلية بين اقتصاد السوق ودولة القانون.

لكن الأزمة الاقتصادية المالية الراهنة، أخضعت هذا الاتجاه فيما أخضعته لظروفها، فأول ما تتطلبه عمليات الإصلاح هو إدارة تتمتع بقدر من الاستقرار والسيطرة، وبمتسع من

الوقت، يسمح بمخاضات سياسية لا بد منها لإنجاز خطة للإصلاح والتغيير، وهذا غير متوفر في ظروف الأزمة القائمة.

لا يرى أنصار أولوية الإصلاح الصعوبات الجمة التي واجهتها الدول التي تخوض هذه التجربة، ولم يعتن هؤلاء بالفشل المتوقع قياساً الى تلك الصعوبات، الا حينما وقعت التجربة اللبنانية في مأزق التباطؤ والتراجع، وقد زاد من حدة هذا المأزق، أن الخريطة الاجتماعية/السياسية المعقدة للبنان، تحظر الكثير من المعارك الديموقراطية المطلوبة لانجاز مخطط الإصلاح.

مع ذلك، لا يزال هذا الاتجاه بعيداً عن استخلاص العبر، فهو يفصل أحياناً بين المبادئ والأفكار النوعية، وبين المعايير الاقتصادية الكلية، المطلوب مراعاتها، من أجل تحويل النوعي الى كمي ولتحديد إمكانية الإصلاح وأدواته ونتائجه. ثم إن أي اختراق تصحيحي في جسم النظام اللبناني، هو عملية سياسية واقعية، تراهن على تجنيد العناصر الفعلية المتوفرة، وتقتضي الدمج بين فكرتي الديموقراطية ودولة القانون، بدلاً من العمل على عزل إحداهما عن الأخرى.

الاتجاه الثالث: **الاتجاه الاجتماعي/التنموي**، ولا يرى في الأزمة إلا بعدها البنيوي تارة، ونتائجها الاجتماعية تارة أخرى.

ويقارن هذا الإتجاه الصواب في أمرين، الأول: في أنَّ تفسير الأزمة الراهنة متعذر بمعزل عن وصلها بسياقها التاريخي. الثاني: في أنَّ مخارج الأزمة لا يمكن توفيرها خارج تخطيط يحفظ مصالح كل الأطراف، ويعتني تماماً بالنتائج الاجتماعية والإنمائية لأية سياسة.

يتوقع لهذا الاتجاه، ان يشق خطاه بثقة، مع أنه على العموم اتجاه معارض وخارج السلطة دائماً. فهو مكوِّن محتمل من مكوِّنات الفكر الاقتصادي المستقبلي، الذي سيشكل ربما، ملجأ متوقعاً من النتائج الكارثية لهيمنة الليبرالية المتوسعة على العلاقات الاقتصادية الدولية. وكما هو واضح ينتسب هذا الاتجاه الى تيار عالمي كبير، هو الرأسمالية / الاجتماعية؛ التيار الذي لم ينهزم تماماً رغم انحساره عن مراكز نفوذه السابقة، ويقدر له الانبعاث حالماً يفرضه من جديد تزايد التطرف المقابل.

لكن اتجاه التنمية يشكو في لبنان من خللين:

الأول: عدم تمتع أنصاره بحس واقعي مطلوب أحياناً لتكييف احتياجات التنمية مع شروط الأزمة، ومطلوب أحياناً أخرى لاشتقاق برامج تفصيلية واضحة، بدلاً من الاقتصار على إطلاق أحكام عامة لا تراعي الموازين العلمية لتوزيع الموارد الداخلية.

الثاني: تغليب اعتبارات التمثيل على الاعتبارات الاقتصادية، بحيث يبسط هؤلاء مقولاتهم التنموية على سوية اقتصادية غير متفق عليها، وذلك بناء على الأهمية التي يوليها لوظيفة تمثيل الفئات الأكثر تضرراً في السلم الاجتماعي، من سياسات إنتاج الأزمة وسياسات إنتاج الحلول لها. مع أن بالوسع الجمع ما بين مجموعتي الاعتبارات هاتين، وبالوسع أيضاً مراعاة مصالح كل الأطراف، وليس فقط مجتمع الفقراء وحده.

من جديد إن تحقيق هدفي الاندماج في الاقتصاد العالمي والخروج من الأزمة، يفترض البحث عن نقطة تقاطع بين هذه التيارات الممثِّلة، عساه يكسر حدة اختزال المصالح الوطنية العامة، بمصالح فئة متضائلة حجماً ومتزايدة نفوذاً، مع أنها تعمل منذ نصف قرن على حرف العمليات الاقتصادية، عن خياراتها الأمثل. واليوم يضاف الى ذلك مزيد من الإنحراف جراء انقسام هذه الفئة على نفسها، بين فئة تقليدية مقيمة تستظل بحماية الدولة وتبادل مجتمعها المنافع والمصالح، وأخرى وافدة أكثر حداثة تطمح الى احتلال موقعي القطاع العام والقطاع الخاص معاً، والتحول الى عنصر طرد لكل مراكز النفوذ.